التكامل الدولي : دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية

الدكتورة نسيمة طويل
أستاذة محاضرة "أ"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)
madirahma@netcourrier.com

الملخص:

شهدت بداية التسعينات من القرن العشرين تحولا في النظام الدولي حيث انتهت الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفياتي، وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد النظام الدولي أيضا تنامي العولمة والتي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للاستفادة من ايجابياتها ومواجهة مخاطرها وتأثيراتها السلبية . وأضحى من المسلم به في ظل هذه التحولات أن يشهد العالم تراجع العديد من القيم والمفاهيم والمصطلحات أمام صعود وتقدم مفاهيم وأبعاد جديدة قادرة على تفسير وتحليل الوضع الدولي، ولعل أبرزها الأبعاد الاقتصادية التي تحتل مرتبة متقدمة للغاية في تحقيق أمن الدول والعالم، وقد أدى تزايد أهمية البعد الاقتصادي في الأمن إلى تخطي الإطار التقليدي للأمن والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، فبرز مفهوم التكامل كأحد أهم البدائل الاقتصادية لزيادة قوة الدول وأمنها. لذلك ستكون هذه الدراسة محاولة بسيطة لإزاحة اللبس ألمفاهيمي حول هذه الظاهرة وتوضيح أهم التفسيرات النظرية التي ساهمت في تفعيلها على المستوى الدولي.

Abstract

The early 1990s saw a transformation in the international system, where the Cold War ended with the collapse of the Soviet Union, and the transformation of the international system from a bipolar system to a unipolar system on which the United States of America was established, And the international system has also witnessed the growth of globalization, which has become an inevitable phenomenon that requires the need to deal with it to take advantage of its positives and face the risks and negative effects. It is recognized that under these transformations, the world is witnessing the decline of many values, concepts and terminology in front of the rise and advancement of new concepts and dimensions capable of interpreting and analyzing the international situation, most notably the economic dimensions that are very advanced in achieving the security of countries and the world. Economic development in security leads to exceed the traditional framework of security and the search for ways to support the economic power of States through integration into the global economy. The concept of integration emerged as one of the most important economic alternatives to increase the strength and security of States.

Therefore, this study will be a simple attempt to remove the ambiguous confusion about this phenomenon and clarify the most important theoretical interpretations that contributed to its activation at the international level.

مقدمة:

على الرغم من أن ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية قديمة إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف اختلافا كبيرا، حيث تتسم التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في إطار كل من هذه الترتيبات الإقليمية قد اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يأت منها أية ثمار ملحوظة عدا الاتحاد الأوربي.

إن الدول منذ وجودها وهي تسعى للارتقاء نحو الأفضل وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف التي تختلف من دولة إلى أخرى، هذه الأهداف تحكم فيها مدى توافر الدولة على قدرات معينة وإمكانيات تتيح لها رسم هذه الأهداف من ثم تحقيقها. وعلى اعتبار أن البيئة الدولية تتسم بطبيعة ديناميكية وليست ستاتيكية، عرفت العلاقات الدولية العديد من التشابكات والترابطات وكذا العلاقات بين مختلف الوحدات السياسية الدولية، وعليه اتسمت الساحة الدولية بولوج مجموعة من المفاهيم المتداخلة مع بعضها البعض والتي بات لزاما الكشف عن حقيقتها وإزالة اللبس عنها والتفرقة بينها، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم التكامل.

" فإلى أي مدى ساهمت مختلف الأفكار والآراء التي طرحت من جانب المفكرين في التأصيل المفهوماتي والنظري لمفهوم التكامل؟"

يعد موضوع التكامل والاندماج الدولي الموضوع الأبرز والأهم فيما يتعلق بدراسات التعاون على مستوى العلاقات الدولية، خصوصا أن موضوع التكامل صار يحظى باهتمام كبير بعد فترة الحرب العالمية الثانية وخاصة في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، إلا أن الإشكالية التي يواجهها الباحث اليوم هي اتساع مفهوم التكامل وارتباطه بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى القريبة منه، وبالتالي ستحاول الدراسة توضيح مفهوم التكامل وما يتعلق به من مصطلحات أخرى وحصر الإيطار النظري المفسر لظاهرة التكامل.

أولا – مـــاهية التكـــامل:

1 – مفهوم التكامل:

أ- لغة: إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية *Integritas* التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها كما ورد استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد *OXFORD*. أما في اللغة العربية فورد

التكامل في قاموس " لسان العرب" بمعنى التمام وهو مشتق من الفعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه.

أما عن مصطلح التكامل الدولي "*International Intégration*" من الناحية اللفظية من كلمتين هما: "التكامل"، "الدولي" وعليه فإن الأمر يتطلب بداية التعرف على معنى كلمة " التكامل"، لكي يتسنى فهم دلالة مصطلح التكامل الدولي[1]، حيث يرجع كلمة التكامل في أصوله اللاتينية إلى كلمة " *Integritas*" والتي تعني التكميل أو التمام والكل التام فكلمة التكامل تعني: تكوين كل من خلال ضم أو جمع الأجزاء بعضها مع بعض أو العمل لاكتمال الشيء غير التام أو الكامل من خلال جمع الأجزاء.

- أما في القاموس المحيط فالكامل هو التام، ويقال كمل الشيء إذا تمت أجزاؤه[2].

- كما يعرف التكامل أيضا على أنه العملية التي تكون بدمج وجمع الأجزاء المختلفة لنظام وبضمان انسجامهم، كذلك أفضل سير وانتظام لنظام كامل[3].

ب- اصطلاحا: اختلفت المفاهيم الدالة على التكامل باختلاف الدارسين والباحثين، واختلاف مجالات تخصصهم، اختلاف مستويات تحليلهم (دوالي، قومي، محلي)، وكذا اختلاف مجال تخصصهم حيث قدم للتكامل مفاهيم مختلفة حيث نجد:

في علم الاجتماع: يستخدم اصطلاح التكامل للدالة على اشتراك وتضامن مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث تعاون وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والنفسية والاجتماعية في سبيل الإبقاء على وحدة البنية كلها وضمان فاعليتها بطريقة متناسقة[4].

في علم السياسة: حيث يقصد بالتكامل تلك العلاقة التي يحدث بموجبها تعديل في السلوك السائد قبل الدخول فيها، ويكون التكامل دوليا إذا كان ناشئا بين دولتين أو أكثر، أي أن الوحدات الداخلة في علاقة التكامل تكون دولا. [5]

---

[1] زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا، دار الرواد، طرابلس، ط 1، 2002، ص 243.

[2] إكرام بدر الدين،. قضية التكامل على المستوى النظري، مجلة السياسة الدولية، 1978، ص 14.

[3] *Charles dèbache et autres lexique de politique, Edi 7e, Paris Dattorg, P21.*

[4] إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص 15.

[5] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص 243.

في علم الاقتصاد: يقصد بالتكامل انضمام عدة وحدات إنتاجية إلى بعضها البعض بهدف التوفير في تكاليف الإنتاج، أو بهدف السيطرة على السوق، فالتكامل هنا هو الجمع تحت إدارة واحدة بين صناعات مختلفة يكمل بعضها البعض. [1]

ويمكن التمييز في التكامل الاقتصادي بين تكامل عمودي (رأسي) والذي يتميز بالمرحلية والتدرج في النشاط الاقتصادي، وتكامل أفقي والذي يتميز بعدم وجود مرحلية وتدرج في النشاط الاقتصادي واندماج كل المراحل للقيام بنشاط اقتصادي معين، أو عدة أنشطة اقتصادية. [2]

في العلاقات الدولية: يقصد بالتكامل في العلاقات الدولية هو ظهور كيان جديد فوق قومي يستوعب الصلاحيات والسلطات للدول الأعضاء فيه ويمتلك حق اتخاذ القرارات الإلزامية التي يتعين على الدول الأطراف الانصياع لها. [3]

2 - تعريف التكامل:

لقد قدمت للتكامل العديد من التعريفات الهامة والمختلفة نذكر منها:

أ- تعريف ليون ليندنبرغ: التكامل كذلك أنه:" العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو نقوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة". [4]

ب- تعريف دافيد ميتراني: يرى ميتراني أن التكامل هو انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من مستوى القاعدة وتنتهي عند القمة(*Botten up*) بحيث أن التركيز على التعاون في قطاع واحد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية كخطوة أولى سيؤدي بدوره إلى تعميم التعاون في بقية القطاعات الأخرى من خلال ظاهرة الانتشار والتعميم (*Ramification*) أو (*Spill- Over*)، إذ أن التعاون في ذلك القطاع جاء كنتيجة للشعور بالحاجة لهذا التعاون الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى بروز حاجات جديدة ومن ثم

---

[1] إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص 17.

[2] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 41

[3] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص 244.

[4] بحري طروب: "التكتلات الإقليمية في النظام الدولي الجديد: دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2004/2003، ص 23.

تشجيع المسؤولين والدفع بهم نحو التعاون في قطاعات أخرى بحكم تشابك وتداخل القطاعات المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ج- تعريف أرنست هاس:يعرف ارنست هاس التكامل على أنه " العملية التي بموجبها الفاعلين السياسيين في مختلف الأماكن الوطنية، الواضحة (الجلية) يقتنعون لتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأمالهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أوسع".[2] حيث تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية، بل أنه يذهب إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل ويقول: إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والمتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية.

د- تعريف أميتاي إتزيوني: يرى أن المجتمع يكون متكاملا إذا كان يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقود بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب، ويتضح من خلال كلام اتزيوني أنه ينظر إلى التكامل على أنه عنصر وسط بين مؤشرات التكامل ومفهوم التوحيد في المجتمع، حيث يرى بأن التوحيد يأتي بعد توفر التكامل، ويرى أن الدور الإنساني هو تعزيز الروابط بين عناصر المجتمع الدولي.

هـ- تعريف كارل دويتش: يقول عن التكامل هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وتمثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.

وفي تحليل أخر يرى فليب جاكوب أن التكامل يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم.[3]

---

[1] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص ص 250 -251.

[2] *Horsion. H, « Regional Europe in question »: Theorie of Regional International, Integration, London, Georg Hllem and Unuvin (TD) 1974 P21.*

[3] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولي،(ترجمة وليد عبد الحي)، (د.ب.ن): كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ص ص 271 -272.

و- تعرف جوهان جالتونج: الذي يعرف التكامل بأنه " العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل وقد حدث والعكس صحيح"

كذلك يرى بنتلاند أن التكامل هو " العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثرة من أعضاء "المجموعة الدولية ليكونوا كلا دولي واحدا جديدا".[1]

ز- تعريف إسماعيل صبري مقلد: الذي اعتبر التكامل" عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية ويصبح هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه".[2]

ويعتبر التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة، بوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة أما إذا نظر إليه على أنه حالة فإنه بالإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[3]

3 - تعريف إجرائي للتكامل:

من خلال ما سبق يمكننا وضع تعريف إجرائي للتكامل على أنه يشير إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذه العلاقات تزيد من روابط الاعتماد المتبادل، مما يؤدي إلى ضرورة تأطير هذه التفاعلات الجديدة، وهذه التفاعلات يجب أن تحدث في إقليم جيوسياسي متميز وتتضمن تحرير حركة رؤوس الأموال والسلع وعوامل الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى إلغاء الحدود الاقتصادية بين دولتين أو أكثر.

وهذه التفاعلات الجديدة تستوجب أو تشترط درجة معينة من المؤسساتية، وتحرير المبادلات شرط أساسي ولكنه غير كافي لحدوث التكامل لذلك يجب على الدول تفعيل نبعض الميكانيزمات الهادفة لتقوية التجانس وعلاقات التضامن السياسي بينها،

---

[1] إدريس محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية: الأهرام مركز الدراسات السياسية أو الإستراتيجية، 2001، ص 33.

[2] العقابي علي عودة، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات" ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط 1، 1996، ص 224.

[3] الباح سمير، "البعد الأمني في مشروع الشراكة بالأورومتوسطية وخصوصيات المغرب العربي"، بحث مقدم لنيل شهادة الليسانس، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، باتنة، 2001/2000، ص 09.

واستجابة لتطور مسار التكامل تقبل الفواعل السياسية للمجتمعات المعنية لعملية التكامل على مستوى دولي من خلال تأسيس مؤسسات جهوية تحظى بقبول سلطة وشرعية توازي سلطات الدول أو تعلوها –فوق وطنية– وهنا تكون أمام كائن دولي جديد أكثر استقرارا وأمننا ورفاهية. [1]

وعلى الرغم من أن التكامل كظاهرة ترجع جذوره لفترات قديمة من التاريخ إلى بدايات ظهوره في العصر الحديث كانت مع القرن التاسع عشر الذي شهد مجموعة من العمليات التكاملية أهمها:

1/لجنة نهر الراين (*The Rhine River Commission*) التي تأسست في عام 1804م.

2/لجنة نهر الدانوب(*The Danube River Commission*) التي تاسست عام 1865م.

3/الاتحاد التليغرافي الدولي (*The Unternational Telegraphic Union*) الذي تأسس في عام 1865 م.

4/اتحاد البريد العالمي: (*The Universal Post Union*) الذي أنشأ في عام 1874 م.

4- علاقة التكامل ببعض المفاهيم الأخرى:

أ- الشراكة:

هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة كما تعتبر وسيلة لتقريب الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي.

ب- التعاون:

ويعني تبادل المساعدة ولا يهدف المخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

ج- الاعتماد المتبادل:

ويمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين دول وذلك على مستوى عال له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، من خلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية

[1] ملاح السعيد،"مفهوم التكامل الدولي، نظرية التكامل والاندماج"، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة رابعة علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

مستمرة للموائمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها كما أن ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، كما أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية. [1]

د- التنسيق:

وهو عبارة عن محاولة تضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول في مجالات معينة وذلك عن طرق الاتصالات والمشاورات والمفاوضات والاتفاقيات بين الدول داخل جهاز دولي أو جهوي لتحقيق أهداف هذه لدول والتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز سابق على عملية التنسيق على عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كذلك قد يكون في غالب الأحيان طابع مؤقت وليس مستمر عكس التكامل.

هـ- التحالف:

إن الدوافع لقيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف عكس التكامل التحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي دائم مستمر أضف إلى ذلك التحالف يزول أسباب قيامه ولكن التكامل يتسم بالاستمرارية في تحقيق أهدافه وهدفه الوحدة السياسية.

و- الجهوية:

وهو عبارة عن مصطلح يرتبط برقعة جغرافية محددة ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية (منظمة للأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية)، وهي عبارة عن وسيلة بمقتضاها يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين. [2]

5- أهداف التكامل:

أ- أهداف اقتصادية:

تظل الأهداف الاقتصادية تاريخيا أهم دوافعه التكامل، ففي ظل الاقتصاد القوي الكبير لا نستطيع العديد من الدول الصغيرة أن تحتفظ بمكانتها في المنافسة سوار كانت دو أقل تقدما وتطورا، أو حتى دول صناعية قديمة، فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت دول

---

[1] زغدار عبد الحق،" نظريات التكامل والاندماج"، محاضرات السنة الرابعة، علوم سياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2006/2005.

[2] المرجع نفسه.

أوروبا الغربية السعي إلى تنمية صناعتها، غير أنها اكتشفت أن أي اقتصاد قوي قد يكون مصيره الانضواء في ظل القوة الأمريكية التي تزداد نموا وسيطرة بامتلاكها لأكبر إنتاج للتصدير، وأفضل تكنولوجيا متطور، وأكبر تواجد لرأسمال بالإضافة إلى المهارات البشرية المتطورة، وأمام كل ذلك وجدت دول أوروبا الغربية لحلب في بناء الاتحاد الأوروبي ودمج اقتصاديات دوله.

ب- أهداف سياسية:

تعد الأهداف السياسية ثاني أهم أسباب ودوافع التكامل، فبعض الدول الصغيرة القوية سياسيا، قد تكون صاحبة تأثر واضح في النظام العالمي وقد ظهر هذا جليا في أعقاب الحرب العالمية بعض الدول الصغيرة حرجت في الحرب. [1]

وهي ضحية لها، أي النظام العالمي ثنائي القطبية والتجربة الأوروبية تظهر مدى أهمية الأهداف السياسية، كدافع قوى التكامل، فعلى الرغم من أن الأوروبيين يرون أن التكامل السياسي هو الطريق لاحتكار العالم السياسي، يعتقد البعض أن لهذا التكامل ثمنا بهظا، إذ أن الدخول في اندماجيات من شأنه أن ينتقص من سياحة الدولة.

ج- حل النزاعات:

يعتبر السعي إلى حل النزاعات والرغبة في وقف الصراعات القائمة بين دول الجوار ذات السيادة الإقليمية، من أهم أهداف التكامل فحينما ينشب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل تتكفل القطاعات الحيوية القائمة باحتواء وتصفية الصراع، وتعمل مبادئ الاعتماد المتبادل كضمانة لعدم تكراره.

فعلى الرغم من قيام الاتحاد الأوربي على أرضية اقتصادية ومع أن الدافع الأعظم للتكامل لديه تمثل في الرغبة في تعظيم المكاسب الصناعية والتجارية لأعضائه، ساعد كثيرا على احتواء العداء الفرنكو- الألماني، وعمل على تقليل حدة المنافسة التاريخية بين البلدية، فالتكامل لا يتبادل أو يتجنب النزاعات القائمة بين أطراف. [2]

ولكنه يعمل على احتوائها والحد من آثارها تدريجيا، بالسير على طريق الاتحاد، غير أن هناك من بين المؤمنين بنظرية التكامل- من لا يرى قدرة على الحد من احتمالات الحرب،وهم ينادون بالسعي الجد إلى زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والعمل على خلق ثقافة اجتماعية أكثر تماثلا، كما ينادون بتعديل طريقة التصويت في الأمم

---

[1] عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص ص 98-99.

[2] المرجع نفسه، ص ص 99-100.

المتحدة، وتعديل نظام العضوية الدائمة في مجلس الأمن وبفرض تحقيق كل ذلك يبقى هناك مكن يتشكك في إمكانية السيطرة على النزاعات، ومنع وقوع الصدمات العسكرية، اعتمادا على تحقق درجة ما من التكامل بين أطراف المنظمات والتجمعات الدولية، ولهذا فإن الرغبة في حل النزاعات، قد لا تكون سببا أساسيا للتكامل حتى ولو في مثل الظروف القائمة والتوقعات التي توجت بزيادة واستقرار رأس المال للمنظمات والتجمعات الموجودة. [1]

6 - شروط التكامل:

تتمثل شروط التكامل في:

أ- التماثل الاجتماعي:

بعد التماثل الاجتماعي من أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التكامل، إذ يتحتم على الوحدات السياسية الراغبة في التكامل، العمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة، ودفع هذه الإنفاق في اتجاه الضرورة القومية، حتى يتسنى لها إيجاد بيئات متوافقة وسامية للتكامل.

ب- تقاسم القيمة والمشاركة فيها:

بعد تقسيم القيمة المشاركة فيها من أهم شروط التكامل، وخاصة بين النخب الصانعة لسياسة الدول في المجال الاقتصادي، إذ أن بدون تقاسم النخب للقيمة العامة رأسمالية كانت أو اشتراكية، يكون المناخ ملائما لاستغلال هذه النخب للقيمة بعيدا عن استثمارها كقوة دافعة باتجاه تحقيق التكامل.

ج- المنفعة المتبادلة:

إن توقع المنفعة والسعي إلى زيادة المكاسب عن طريق الاتحاد والتقارب، من الشروط الواجب توافرها للتمهيد لحدوث التكامل، فالدول لابد وأن تكون قادرة على التنبؤ بشكل صحيح، لترى حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من جراء الدخول في التكامل. [2]

فقد ترى بعض الدول مصالحها في مجال واحد ثم مجالات التكامل، في حين أنها تطمح إلى تحقيق الفائدة على صعيد المجالات الأخرى، وقد تكون الحكومة راغبة في

---

[1] عودة جهاد، مرجع سابق، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

التضحية بالمكاسب الصناعية الرئيسية-مثلا في مقابل تحقيق تكامل زراعي غير أنها تجابه برفض النخبة الصناعية لديها، وبشكل عام فإن العملية التكاملية وملية لا تضطلع بها السياسات الدولية فحسب، ولكن تلعب فيها الاتفاقيات المحلية دورا بارزا أيضا.

د- علاقات قديمة ملائمة:

تؤدي العلاقات القديمة دورا محوريا في تحديد مدى ملائمة الوحدات التكاملية للدخول في تجربة كالتقارب والاتحاد، فيجب أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات السياسية والاقتصادية، إلى جانب خطوط التلاقي التاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والاثني، حتى يمكن المضي في خطط والتكامل، دون المراهنة على تقدير الأطراف للمنفعة المتبادلة وحده، كدافع للاتحاد، وتخطي ما قد يكون واقعا في الماضي من خصومة وتنافس وعداء.

هـ- أهمية التكامل نفسه:

إن النظر إلى تجارب التكامل الناجحة في الماضي،يصل بنا إلى الحكم بنجاح نفقات التكامل المستقبلية،حيث يصير التكامل في حد ذاته مبدأ أوليا يتجاوز الخضوع للتساؤلات حول جدواه ومدى ملائمته في الظروف المختلفة.

قانون التكلفة:كما يمكن للوحدات الساعية إلى التكامل، الوقوف على المكاسب التي يمكن جنيها من ورائه يمكنها أيضا تحديد التكاليف التي تصمن تحقيقه،وعليها أن تقدر مدى قدرتها على تحمل تلك التكاليف على المستوى السياسي الإقتصادي والإجتماعي.

و- المؤثرات الخارجية:

يمكن للمؤثرات الخارجية أن تلعب دورا هاما في دفع وحدات التكامل إلى انجازه فقد تسعى الدول إلى الإتحاد للوقوف في أطماع سياسية بطرف خارجي أو بمجابهة خطر إقتصادي، تعجز كل منها منفردة عن مجابهته،ولعل الوقوف في وجه الهيمنة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسباب التي دفعت دول غربا أوروبا باتجاه الوحدة.

7 - أشكال وأنماط التكامل:

أ - من حيث المجال:

أ-1- التكامل الإقتصادي:

يتكون التكامل الإقتصادي من مجموعة من الإشكال التكميلية في هذا المجال والتي تتصل ببعضها البعض من قبيل:اتحادات جمركية (إلغاء الرسوم الجمركية عن البضائع التي يتم الاتجار بها بين البلدان) وعلى ترتيبات تجارة حرة(إلغاء تعريفات الرسوم الجمركية وقيود أخرى عن بضائع معينة) أو على شكل أسواق مشتركة(تحرير جميع

الأنشطة الاقتصادية وإيجاد حلول وقواعد وأنظمة عامة أو مشتركة لتحل مكان القوانين الوطنية المختلفة).

أ-2- التكامل السياسي:

يعتبر التكامل السياسي من أصعب أشكال التكامل والذي لا يتحقق إلا في وجود درجة عالية من الوعي السياسي لدى القادة وأطياف المجتمع المدني لما له من تأثير على مواضيع حساسة على قبيل موضوع السيادة، من خلال تهذيب الميولات القومية ويمكن القول انه يتكون من مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتم إيجاد آليات، مؤسسية وإجراءات صنع القرارات فحسب، بينما تتعدى المرحلة الثانية ذلك إلى ضرورة تطوير قيم وتوقعات مشتركة لتحل بشكل سلمي أشكال النزاع التي قد تحصل كما تؤدي إلى تماسك اجتماعي-سياسي بين الوحدات المكونة له. [1]

أ-3- التكامل الاجتماعي:

ويقصد به عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي الوعي فوق قومي (*Supranational Consciousness*). [2]

كما يستخدم مصطلح التكامل الاجتماعي على المستوى الإقليمي للإشارة إلى العديد من الأمور كالتجانس والتقارب في اللغة والدين والثقافة والتاريخ والتراث، وتزايد حركة التجارة والسياحة ووسائل الاتصال والرحلات والتزاوج المختلط بين شعوب دولتين أو أكثر.

أ-4- التكامل الأمني:

وهو يظهر في عملية الترتيبات الأمنية وبيني افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ، والقيادة المشتركة، والاعتقاد السائد: هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة. [3]

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية"، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات والعربية المتحدة،(د.س، ن)، ص 255.

[2] إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص 17.

[3] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص 249.

ب- من حيث النطاق:

ب-1- مفهوم التكامل الدولي:

قد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية، على أنه وظف لنظام وعناصره الموجودين سابقا أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين، وقد تبين أن التعاريف والتوقعات المحيطة بالتكامل الاقتصادي، السياسي الدولي ينطوي على مشاكل في الشرح والمعنى المشترك، إلا أنه ورغم هذا يمكن وصف التكامل الدولي على أنه إيجاد واستبقاء أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين الوحدات الدولية المستقلة مسبقا وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها واجتماعية جزئيا وسياسية جزئيا كما يفترض مفهوم التكامل الدولي السياسي وجود مستويات عالية مصاحبة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدفقات اجتماعية واقتصادية وثقافية تكوم الغاية منها تحقيق مزيد من السلم والرفاهية على المستوى الدولي [1]

ب- 2- مفهوم التكامل الإقليمي:

التكامل الإقليمي هو العملية التي تدخل فيها الدول في منظمة إقليمية بقصد زيادة التعاون الإقليمي ونشر الضغوط الإقليمية. [2]

والجهود الماضية للتكامل الإقليمي كانت غالبا مرتكزة على نزع الحواجز لتحرير التجارة في الإقليم، زيادة، حرية الحركة للناس، اليد العاملة، البضائع، رأس المال عبر الجهات الوطنية، تخفيض إمكانية الصراع الإقليمي المسلح(مثلا: بواسطة الثقة وإجراءات بناء الأمن) وتبنى موافقة إقليمية متماسكة حول القضايا السياسية، كالشبيهة بالبيئة، مثل التي تستطيع الارتكاز إما على نظام مؤسسة صناعة القرارات الفوق قومية أو الحكوماتية.

إذا فالتكامل الإقليمي كان قد حدد كمجموعة من الدول التي ترتكز على موقع منطقة جغرافية من اجل حماية آو ترقية المشاركين، ويتم تثبيت هذا بواسطة معاهدة أو اتفاقات أخري، "حدد التكامل الإقليمي كظاهرة لعالم أوسع من النظم الاقليمية التي تزيد من التفاعلات بين مكوناتها وتتبع شكلا جديدا من المنظمات التي تتعايش مع الأشكال التقليدية للدولة التي تقود المنظمة على المستوى الوطني.

---

[1] جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص 854.

[2] الموسوعة الحرة-ويكيبيديا-: وظائف التكامل الإقليمي: متحصل عليه من الموقع:
http//: en. Wikipidia.org/Wiki/ Régional Intégration, le 20/04/2011 à 17:00h.

ووفقا لـ"هانس" فان جينكل يرى التكامل الاقليمي بأنه عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية الأمنية، السياسية وكذلك الاجتماعية والقضايا الثقافية. [1]

ومنه فإنه يجمع الدول المنفردة داخل إقليم في كل أوسع بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة والتزام دول السيادة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية المفهوم التقليدي للسيادة. [2]

ب-3- مفهوم الإقليمية:

لقد أصبح نشوء الكتل والتجمعات الإقليمية سمة متعاظمة على نحو ثابت للسياسة العالمية بعد 1945 [3]. وقد تميز الإقليمية *Régionalisme* في تلك المرحلة بالتركيز على التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي كأساس للتكامل، مع إنشاء أطراف قانونية ومؤسسية للتكامل الإقليمي تتمثل في أجهزة تنظيمية ومواثيق قانونية محددة وقصر المشاركة في عملية التكامل على المؤسسات الحكومية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم حركية عمليات التكامل الدولي، بل وعملية إنشاء التنظيمات الإقليمية التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية هذه الحقبة ظهر مفهوم جديد هو " الإقليمية الجديدة *Neo- Regionalism*، وقد ركز هذا المفهوم على عملية التكامل ذاتها بصرف النظر عن التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي.. مع إدخال المؤسسات غير الحكومية (رجال أعمال أكاديميين) في عملية التكامل، وإنشاء مؤسسات محدودة وأجهزة إدارية صغيرة تتولى إدارة تلك العملية. [4]

وظائف التكامل الإقليمي: وتندرج تحت ثمان وظائف مهمة وهي:

-توطيد تجارة التكامل في الإقليم.

-إنشاء بيئة مناسبة من أجل تنمية القطاع الخاص.

-تنمية برامج البنية التحتية بالارتكاز على النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

---

[1] إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص 857.

[4] محمد السيد سليم، تطورات السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 611.

-تنمية قوة مؤسسات القطاع العام والحكم الراشد.*

-تقليص الإقصاء الاجتماعي وتنمية ثبات المجتمع المدني.

-المساهمة في السلام والأمن الإقليمي.

-بناء برامج البيئة على المستوى الإقليمي.

-توطيد التفاعلات الإقليمية مع أقاليم العالم الأخرى.

ومن خلال هذه الوظائف يمكن الحكم على أن التكامل ينهي اقتصاديات متجاورة ويظهر كأول مرحلة في تحقيق سوق إقليمي أوسع من اجل التجارة والاستثمار، هذه الأعمال تتدفق بفعالية أكبر، فالإنتاجية والتنافسية تربح ليس فقط بواسطة إزالة الحواجز الجانبية، لكن بواسطة تخفيض خسائر ومخاطر أخرى للتجارة والاستثمار.

ثانيا – المقـــاربات النظرية للتكـــامل:

كما هو شأن العديد من نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، نظرية التكامل هي طريقة جديدة وواضحة نسبيا للبحث في شكل قديم، والمتمثل في ظهور دولتان أو أكثر ترغبان في تشكيل دولة جديدة وكبيرة، وهي ظاهرة نالت لفترة طويلة اهتمام كل من الطلبة والمختصين في قضايا علم السياسة.

وإلى غاية فترة إعادة البناء ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يبدأ التقارب بين نظرية التكامل والتطبيق السياسي، فمعظم مشاريع التكامل الجهوي بعد عام 1945 أنتجت جماعات سياسية وبخت سيادة الدولة وهيمنتها على النزاع في النظام الدولي وأرادت تعويض الدولة القومية بإعادة التنظيم الاجتماعي والسيادة وكلاهما تحت دور الحدود الوطنية.

حيث يرى "نورمان آنجل": " أنه نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل مع مطلع عام 1909 بين الدول الأوربية أصبح النزاع غير مرغوب فيه وغير مربح بالمفهوم المادي".[1]

وتندرج دراسة التكامل في إطار أربع نظريات، لكل منها بؤرة الدراسة الخاصة بها وكذلك إستراتيجية البحث التي تتبعها.

* الحكم الراشد: يقصد بالحكم الراشد مجموعة القواعد التي تقوم عليها آليات والمؤسسات والفاعلين في الدولة والشركاء الاجتماعيين، والتي تحدد أنواع التداخل القائمة بين هذه الوحدات من خلال قدرة المؤسسات والوحدات المختلفة في الدولة على استعمال الإمكانيات والموارد المتاحة من اجل الوصول إلى الأهداف المرسومة بطرق عقلانية.

[1] جيمس دورتي وربرت بلستغراف، مرجع سابق، ص 28.

1- النظرية الاتحادية:

يمكن تقسيم المنظرين الاتحاديين للتكامل إلى مجموعتين أيديولوجية تهتم ببناء نظرية للعمل تؤدي إلى إنشاء اتحاد إقليمي، ومجموعة ثانية تعني بدراسة ومراقبة أنماط التكامل الإقليمي وتتفق المجموعتان في اهتمامهما بدراسة المؤسسات وإنشائها وهما تكرسان جهودهما كذلك لكتابة الدساتير والبحث في تاريخ الكيانات الاتحادية القائمة.

وأسلوب المجموعة الأولى أكثر أيديولوجية، والاحتياجات المنسوبة إلى الشعوب والأمم هي المكونات لأساسية لنظريتها وتفترض هذه النظرية أن هذه الشعوب والاسم وبمجرد قوة احتياجاتها ستصل أو يجب أن تصل في النهاية إلى نظام اتحادي ويصف أتباع هذه النظرية الاستراتيجيات والنماذج الضرورية لقيام لمؤسسات ولتحقيق التضامن الإقليمي. [1]

أما مجموعة المنظرين/ المراقبين، فإنها مع اهتمامها بالمسائل المؤسسية، فقدت تدريجيا هويتها الخاصة منهج مستقل في دراسة التكامل واقتربت من أتباع الوظيفية- الجديدة ولقد استمرت هذه المجموعة على تمسكها بالاتحادية لأسباب تتعلق باستخلاص القواعد إلا أنها مع ذلك لا تصل إلى حد اعتبار أن كل آفات المجتمع ترجع إلى التشتت وإن الاتحادية طهي العلاج السحري لها ولا يتحدث المنظرون/ المراقبون على الاحتياجات هي العلاج السحري لها ولا يتحدث المنظرون/ المراقبون عن الاحتياجات الشعبية قدر حديثهم عن التوزيع الأمثل للمهام بين الوحدات الحكومية في إطار مشاركة شعبية متزايدة ولقد أولوا كذلك اهتماما متزايدا للمسائل الخاصة بالعملية التكاملية ووصل كارل فريديريش وهو أهم المنظرين الاتحاديين إلى الحديث عن عملية نشأة الاتحاد بعبارات لا تختلف كثيرا عن مجمل المطالب والتوقعات والمساومة الرشيدة وعن المؤسسات التي يراقبها ويحدد معالمها أتباع الوظيفية- الجديدة. [2]

ولقد حدد لنا كارل دويتش مجموعة من الشروط لتحقيق إتحاد فدرالي وهي كالآتي: [3]

- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.

---

[1] جندلي عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 239.

[2] المرجع نفسه، ص 240.

[3] عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2008، ص ص 62-63.

- تميز في طريقة الحياة.
- توقعات روابط اقتصادية قوية أو أرباح.
- زيادة بارزة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.
- نمو اقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.
- روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية، في كل من الروابط الجغرافية بين المناطق وفي الروابط السوسيولوجية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.
- توسيع النخبة السياسية.
- حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية.
- سلاسل متعددة من الاتصالات والعاملات التجارية.

2- النظرية الوظيفية الجديدة:

تتحاشى النظرية الوظيفية- الجديدة تقديم التأكيدات والتعميمات المنظومية، وهي تعتبر مصلحة الفاعلين في قيام التكامل شيئا مسلما به وتجعل منها نقطة الانطلاق في بحوثها. ويعطي منظرو الوظيفية- الجديدة الأولوية لعملية اتخاذ القرار المتصاعدة *Spill- Over* وليس للأهداف الكبرى وهم يرون أن أغلبية الفاعلين السياسيين غير قادرين على أن يتخذوا سبيلا للسلوك لفترة طويلة بقصد تحقيق هدف يكونوا قد حددوه مسبقا ويعتبر هؤلاء المنظرون أن هؤلاء والفاعلين تزل أقدامهم وهم ينتقلون من مجموعة من القرارات إلى مجموعة أخرى لأنهم لا يستطيعون التنبؤ بكل أثار ونتائج المجموعة الأولى ويرى الوظيفيون- الجدد أن التكامل يبدأ بسياسات الرفاهة *Low Politics* وهي أكثر خلافية وتدخل بالتالي تحولات على المنظومة التي ينتمي إليها أطراف التكامل ويمكن أن تنشأ سلطة مركزية جديدة كنتيجة غير متوقعة في البداية للإجراءات التصاعدية التي تسير فيه الوحدات الأخذة في التكامل. [1]

ويبرز بعض الوظيفيين الجدد دور الفاعلين الأفراد الذين يتصورون عملية التكامل قبل حدوثها ويتدخلون فيها، أما للتعجيل بها وأما لفهمها يلخص جوزيف ناي جيدا عملية التكامل كما تصورها في الأصل الوظيفيون- الجدد. كان هؤلاء يرون أن الفاعلين المهمين في عملية التكامل هم التكنوقراطيين التكامليين وبعض مجموعات المصالح وهم يدفعون الحكومات إلى إنشاء منظمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي لعدة أسباب، وتؤدي هذه الخطوة ووفقا لدرجة الالتزام الأصلية إلى اختلالات قطاعية، وإلى تدفقات متزايدة من

[1] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص 98.

المبادلات وإلى مشاركة أعداد متزايدة من المجموعات الاجتماعية التي تركز أنشطتها تدريجيا على المستوى الإقليمي، وتؤدي هذه الآليات بدورها إلى نتيجتين:

- الأولى هي أن الحكومات تقبل بزيادة الصلاحيات المعطاة للمؤسسات الإقليمية وذلك تحت ضغط القطاعات غير المتكاملة والمجموعات التي تريد الحفاظ على المكاسب التي حققتها نتيجة للتكامل.

- أما النتيجة الثانية فهي أن أنشطة المجموعات ثم ولاءات الجماهير تنتقل إلى المركز الإقليمي الذي يلبي بشكل متزايد الاحتياجات التي كانت تلبيها الحكومات من قبل وتنتج عن ذلك عملية مستمرة وآلية تصل إلى الوحدة السياسية إذا توفرت بعض الشروط. ومن هذه الشروط الأساسية للتماثل بين الوحدات الوطنية، والتعددية الاجتماعية، والتدفقات المرتفعة في المبادلات، وتكامل الصفوة فضلا عن شروط البدء المذكورة أعلاه والشروط الخاصة بعملية التكامل ذاتها مثل الأسلوب البيروقراطي في اتخاذ القرار بمعنى اتخاذه بشكل فوق وطني، أي بما يتفق والمعايير البيروقراطية. [1]

وبصرف النظر عن الاعتبارات الوطنية، والمبادلات المتزايدة، وتكيف الحكومات مع الواقع المتغير هذا ترتكز النظرية الوظيفية-الجديدة التي صيغت على أساس تجربة أوروبا الغربية على أساس أربعة: التكامل الإقتصادي والشروط الهيكلية للوحدات/المشاركة في عملية التكامل/والدور الإستراتيجي للمؤسسات والدينامية المتصاعدة للعملية *spill –over* لقد كان الإقتصاد هو الحقل الذي بدأت فيه عملية التكامل وكانت الأهداف الاقتصادية الكامنة في الحياة البيروقراطية التعددية والصناعية لأوروبا الغربية من التي أعطت الدفعة الحاسمة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم للجماعة الإقتصادية الأوروبية.

لقد كان أخذ أغلبية دارسي التكامل في الستينيات- المنهج الوظيفي الجديد- أثره في تعديل النظرية وجعلها أقل تأثرا بالتجربة الأوروبية وأكثر قابلية للاستخدام في التحليل المقارن وإذا كانت بؤرة البحث لم تتوحد تماما واستمر الدارسون في مراقبة التكامل الإقليمي ومن زوايا مختلفة فإنه يمكن أن يقال بشكل عام أن تعديلات وإيضاحات قد أدخلت على أربعة مكونات أساسية للنظرية وهي المتغير التابع،و الفاعلين،و آليات عملية التكامل، وقائمة شروط التكامل.

---

[1] نظريات التكامل السياسي، متحصل عليه من الموقع:
www. Montada- mantori. Constantine. Com le dimanche 20/04/2011 à 7:00h

ولقد حدد لنا"جوزيف ناي"أبرز رواد الوظيفة الجديدة"-شروطا يجب مراعاتها لعملية التكامل وهي:

أ-الشروط البنائية: ***structural conditions*** **: تحتوي على:**

❖ التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات: وهذا الشرط مناقض لفكرة"مناطق القلب" التي نرى أن وجود دول أعضاء في مشروع التكامل غير متساوية الحجم يمكن أن يكون شرطا مساعدا لعملية التكامل.[1]

❖ قيمة النخبة المكملة: سواء اختلفت طريقة تفكير النخب أم لا، فالمعروف أن النخبة الديغولية كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكية في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن 20م.[2]

❖ التعددية (الجماعات الإتحادية الحديثة): وغياب هذه الجماعات المحبة للاتحاد يجعل من التكامل أمر صعبا وذالك بسب منع البيروقراطيات الإقليمية للتحالفات الممكنة وبواسطة منع الحكومات من استخدام قنوات المعلومات في تكوين السياسة الاقتصادية الواقعية، لكن هذا ليس شرطا أساسيا للتكامل، فما أراد ناي إيصاله هو أنه كلما كانت هناك أعظم تعددية في كل الدول كلما كانت هناك شروطا جيدة للاستجابة التكاملية في منطقة ما.[3]

❖ قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب: فالحكومات في الدول المتخلفة مشهور عنها أنها ضعيفة في قدرتها على التعهد أمام مجتمعاتها.

فمثلا يرى "ميغال وايتروك" أنه في الهندوراس وفي السوق الأمريكية المركزية المشتركة "*KACM*" دائما لها الأولوية في الاستفادة من القروض التي يمنحها، لكن حكومته وجدت صعوبة في تحضير المشاريع الفعالة التي تنفق فيها الأموال.[4]

ب- الشروط الإدراكية: ***Perceptuel Conditions*** **:**

يرى ناي أن هناك ثلاثة شروط إدراكية وهي:

❖ إدراك الإنصاف في توزيع المنافع: وهذا يعتمد على إدراك صناع القرار بأنه يجب أن يكون هناك إنصاف في توزيع المنافع بين الدول الأعضاء في التكامل كلما توفر مناخ جيد ومناسب لنجاح عملية التكامل.[1]

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

[3] المرجع نفسه، ص 146.

[4] المرجع نفسه، ص 147.

❖ إدراكات قوة الحجة الخارجية: وهي الطريقة التي يدرك بها صناع القرار طبيعة وضعهم الخارجي، والطريقة التي يجب أن يتجاوبوا بها مع هذا الشرط هما العاملان المحددان للاتفاق على التكامل، وما يميز هذه العملية السيكولوجية هو أن هناك تباين في إدراكات صناع القرار في المسائل ذات العلاقة بالبيئة الخارجية، مثل: اختلاف إدراكات فرنسا وألمانيا الغربية (سابقا) حول ما هو العمل إزاء الاعتماد على الولايات المتحدة، والطريقة التي تؤثر بها هذه الاختلافات في سياستها نحو التكامل الأوربي. [2]

❖ انخفاض التكاليف: المعتقد الرئيسي لإستراتيجية الوظيفية الجديدة هو جعل التكامل يبدو أقل كلفة لدى الدول الأعضاء بواسطة الاختيار بعناية الخطوات الأولى. فعندما تكون التكاليف المتصورة منخفضة يكون من أسهل الحصول على موافقة الأطراف على الخطوات الأولى التي ستبدأ بها عملية الترابط الاقتصادي التكاملي وبمرور الوقت يحتمل أن تصبح التكاليف منخفضة وأكثر وضوحا. [3]

3- النظرية البنائية في عملية التكامل:

روادها هم: بيتر كاتزنشتاين *Peter Haztention*، فريدريك كراتوشويل *Fredrick Kartochwil*، نيكولاس أوناف *Nicholas Onuf*، هذا الأخير هو أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه (عالم من صنعنا *World of Molsing*) منتقدا فيه واقعية "كينيث والتز". [4]

وما يهم في مرتكزاتها هو:

-أن مصالح وهويات الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام، إذ ترتكز البنائية على عنصر الهوية "*Identity*" خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها، وتزامن هذا مع بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة، إلى صراع داخل الدولة في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، ما يدل على وجود عدة فواعل في النظام لا فاعل واحد. [5]

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 149.

[2] المرجع نفسه، ص ص 149 -150.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

[4] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 322 -323.

[5] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 324.

وعارضت كالواقعية حول مسألة تصور كرة البلياردو، لأنه فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الجدد، فالبنائيون يرغبون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البلياردو للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات. [1]

"دفيد كامبل" في تفسيره لمسألة الهوية، توصل إلى نتيجة مفادها: أن الهويات تتشكل في خضم الاختلاف بين ماهو داخلي"*Inside*" وما هو خارجي "*Outside*" وقد طبق هاته التقنية على ما يوجد في البلقان من هويات، حيث يعتبر الإثنية الصربية من الداخل والأقليات المسلمة هي الخارج. [2]

4- النظرية الاتصالية لعملية التكامل:

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل، وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح دويتش أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي به احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلميا وإحلال التعاون محل الصراع.

وقد ركز دوتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى" وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم. [3]

ولقد وضع كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة الأربعة عشر حالة تكاملية في العالم. وخلص دويتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسية وهي:

- حفظ السلام
- التوصل إلى إمكانات كبيرة متعددة الأغراض

---

[1] المرجع نفسه، ص 324.

[2] المرجع نفسه، ص ص 328 -329.

[3] نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية، متحصل عليه من الموقع:
http:// umranyat. blogspot. com/ 2007/09/ blog- post- 177 html

- إنجاز بعض المهام المحددة

- تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية.

والجدير بالذكر هنا أن دويتش قد أوضح بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقق هذه المهام فمثلا حفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي.

ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها.

ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهمة معينة عن طريق وجود وظائف ومؤسسات مشتركة. أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق رموز جديدة. [1]

أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش:

1-أهمية الوحدات إحداها للأخرى.

2-اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلا.

3-التجاوب المتبادل ويقصد بوجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات.

4-وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك

أما وسائل إقامة المجتمع التكاملي فتتجمع في أربع عمليات وهي:

1-توليد القيم: بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين.

2-تخصيص القيم: بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي

3-القمع: ويعني القسر سواء العسكري أو غيره.

4-التطابق: ويعني تشجيع العمليات، ورفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة، أما أنواع المجتمعات التكاملية عند دويتش فتتلخص في نوعين رئيسيين وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد.

---

[1] نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية، مرجع سابق.

ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام مبين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل.

ويرى دويتش أن مجتمع الأمن المندمج هو أوثق هذه المجتمعات تكاملا كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الداخلي عبر المواثيق والقوانين بل إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق على العكس تماما مما نشأ هذا المجتمع من أجله وهو تفادي الحرب أساس كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية عامي 1860-1861 وحرب الهند وباكستان عامي 1974 - 1946 ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع غير الآمن أكثرا خطرا ومع ذلك فإن مجتمع الأمن المندمج – برغم خطورة فشله- يظل مرغوبا أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه يحقق الأمن والسلام فحسب ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات والأغراض الحكومية العامة والمحددة وربما يوفر شعورا أكبر بالشخصية والطمأنينة النفسية للصفوة والجماهير.

ويقدم كارل دويتش مجموعة من الشروط التي وردت في إحدى الدراسات لقيام مجتمع أمن مندمج وهي:

1- التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي.

2 - أسلوب معيشة مميز وجذاب

3- توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك.

4- زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة.

5- نمو اقتصادي أعلى الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة.

6- بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها.

7- توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل.

8- وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة.

9- وجود معدل معقول من تكرار التداخل في الأدوار كالجماعات بين الوحدات السياسية وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

أما العوامل التي-على العكس- تعمل على تفكيك مجتمع الأمن المندمج فهي:

1- أي زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.

2- أي زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في المجتمع أو في إحدى وحداته وخاصة في المراحل المبكرة.

3- زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية.

4- تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والأعباء الحاضرة.

5- انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما قد يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضادة من الأعضاء المحيطين.

6- فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة. [1]

خاتمة:

مما سبق يمكن القول بأن التكامل هو صيغة فعالة للتعاون بين الدول في عدة مجالات ولكن أهم ما يميزه أنه يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، فالتكامل يهدف إلى تكوين آلة اتخاذ القرار قرار فوق الدول القومية، وذلك من خلال مؤسسات تكون لها القدرة على إصدار تدابير وإجراءات ملزمة لكافة الدول الأعضاء في المجموعة، وهذا لفائدة ومصلحة الحكومات الوطنية وهذا أهم ما يميزه عن غيره من المفاهيم الشبيهة به ويستحسن البدء في العملية التكاملية بالمجال الاقتصادي لأنه المجال الأقل عرضة لإثارة الحساسيات السياسية.

[1] نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية، مرجع سابق.

كما يشترط لنجاح التكامل توفر جملة من الشروط كتقاسم القيم المشتركة ومدى إدراك الدول لأهمية العملية التكاملية في حد ذاتها...الخ، من الشروط ولكن الشيء الجدير بالذكر أنه لا يشترط توفر كل العوامل لحدوث التكامل ولكن غياب عدد منها يؤدي إلى تضائل فرص نجاح التكامل.

كما أن الدول في سعيها نحو التكامل تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات تتأرجح بين تحقيق الرفاه ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها وبذلك تحقيق نمو اقتصادي كما قد تسعى إلى اكتساب وزن أو احتلال مكانة بارزة على الساحة الدولية، ولكن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى، أضف إلى أن التكامل قد يفرض على بعض الدول تقديم نوع من التنازلات إذا أرادت أن تستفيد من هذا النمط التعاوني وهذا يتوقف على مدى حجمها وقدرتها على الاستمرار.

ويشهد العالم اليوم اتجاهات عديدة لتبني خلق تكتلات اقتصادية وذلك بهدف رفع القدرة على التعامل مع الانفتاح الذي يشهده العالم، وتعتبر عملية التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات حيث أنه يمثل نمط جديدا لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي مما يفيد الجهود الاتحادية التي تقوم لها كافة الدول في هذه المجتمعات.

قائمة المراجع:

أولا - باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- العقابي (علي عودة)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات" ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 1996.

02- إكرام (بدر الدين)،. قضية التكامل على المستوى النظري، مجلة السياسة الدولية، 1978.

03- إدريس (محمد السعيد)، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية: الأهرام مركز الدراسات السياسية أو الإستراتيجية، 2001.

04- جون (بيليس) وستيف (سميث)، "عولمة السياسة العالمية"، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات والعربية المتحدة،(د،س، ن).

05- جندلي (عبد الناصر)، التنظيم في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

06-زايد (عبد الله مصباح)، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس، ليبيا: دار رواد، ط1، 2002.

07- علي (القزويني)، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004

08- عودة (جهاد)، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

09- عامر (مصباح)، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2008.

10- محمد السيد (سليم)، تطورات السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

11- زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا، دار الرواد، طرابلس، ط1، 2002.

12-جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولي،(ترجمة وليد عبد الحي)، (د.ب.ن): كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

ب-الدراسات غير المنشورة:

1- بحري طروب: "التكتلات الإقليمية في النظام الدولي الجديد: دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، باتنة 2004/2003.

2- الياح سمير، "البعد الأمني في مشروع الشراكة بالأورومتوسطية وخصوصيات المغرب العربي"، بحث مقدم لنيل شهادة الليسانس، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، باتنة، 2001/2000.

3- ملاح السعيد،"مفهوم التكامل الدولي، نظرية التكامل والاندماج"، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة رابعة علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007.

4- زغدار عبد الحق،" نظريات التكامل والاندماج"، محاضرات السنة الرابعة، علوم سياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2006/2005.

5- قادري (حسين)، سياسات التكامل والاندماج، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير علوم سياسية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية) باتنة: جامعة الحاج لخضر، 1997.

ج-الأنترنيت:

1-وظائف التكامل الإقليمي: الموسوعة الحرة وكيبيديا: متحصل عليه من الموقع:
http//: en. Wikipidia.org/Wiki/ Régional Intégration, le 20/04/2011 à 17:00h.

2-نظريات التكامل السياسي، متحصل عليه من الموقع:
www. Montada- mantori. Constantine. Com le dimanche 20/04/2011 à 7:00h

3-نظريات التكامل الدولي:دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية، متحصل عليه من الموقع:
http:// umranyat. Blogspot. Com. / 2007/09/ blog- post- 177 html

ثانيا - باللغة الفرنسية:

1- Horsion. H, « Régional. Europe in question »: Theorie of Régional International, Entegration, London, Georg Hllem and Unuvin (TD) 1974 .
2 – Charles dèbache et autres lexque de politique , Edi 7e, Paris Dattorg.